### مستويات الدين العام بالقطاع تصل إلى 756 مليار دولار في أعقاب الجائحة

# المصارف العربية تحافظ على كفاية رأس المال بالحدود الدنيا

أفصح محافظو المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية أن البنوك المركزية في المنطقة حافظت على كفاية رأس المال والسيولة في القطاع المصرفي العربي بأعلى من الحدود الدنيا المقرة في اتفاقية بازل، مشيرين إلى أن إجمالي الدين تخطى 756 مليار دولار في القطاع.

من جانبه، أكد محافظ البنك المركزي السعودي، الدكتور فهد المبارك، أن مستويات التضخم في بلاده لا تزال ضمن مستويات معقولة، مشيراً إلى قوة الاقتصاد السعودي في ظل التحديات الراهنة.

وقال المبارك إن تقديرات الربع الثاني من عام 2022 تشير إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 11.8 في المائة على أساس سنوي، كما أن مستويات التضخم في المملكة لا تزال ضمن المعدلات المقبولة؛ حيث سجّل معدل التضخم ارتفاعاً سنوياً نسبته 3 في المائة في شهر يوليو للعام الحالي.

وعن قطاع العمل، قال المبارك إن معدل البطالة العام استمر في الانخفاض ليصل إلى 6.0 في المائة للربع الأول للعام الحالي، كذلك

**أحدث توقعات "النقد الدولي" تشير إلى تراجع وتيرة نمو الاقتصاد العالمي خلال 2022 ليصبح 3.2 في المائة**

استمر الانخفاض في معدل البطالة للسعوديين ليصل إلى 10.1 في المائة في الربع الأول من العام الحالي، محققاً تحسناً ملحوظاً مقارنة مع عام 2020 حيث سجلت البطالة 12.6 في المائة، الذي بلغت فيه نسبة البطالة العالمية معدلات عالية بسبب إثر الجائحة، ويتماشى هذا الانخفاض مع خطط المملكة في تخفيض نسبة البطالة وصولاً إلى المعدل المستهدف في عام 2030 وهو 7 في المائة.

مرحلة مهمة

وتحدث المبارك خلال كلمته في اجتماع الدور 46 لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أن الاجتماع يتوافق مع مرحلة مهمة من التطورات الاقتصادية والإصلاحات والخطط التنموية، بالإضافة إلى المنعطفات السياسية التي يواكبها العالم أجمع، وما تصاحبها من تداعيات على مختلف الجوانب الاقتصادية والمالية والنقدية.

أضاف المبارك أن التطورات الحالية تتزامن مع التعافي الاقتصادي لما بعد جائحة «كورونا»، الناتج عن جهود الحكومات في التصدي للجائحة من خلال الحزم التحفيزية، وأن هذه الانعكاسات التي نشأت من تداعيات التوترات الجيوسياسية، والآثار المصاحبة لتلك التوترات، نتج عنها اختلال في سلاسل الإمدادات، ما أدى إلى تنامي الضغوط السعرية، الذي ألقى بظلاله على أسعار الطاقة والأغذية.

توقعات الصندوق

وقال إن أحدث توقعات صندوق النقد الدولي أشار إلى تراجع وتيرة نمو الاقتصاد العالمي في عام 2022 ليصبح 3.2 في المائة، مقارنة بتوقعات الصندوق في أبريل الماضي عند 3.6 في المائة، الذي يعود في معظمه إلى التغيرات في أسعار الفائدة، وارتفاع معدل التضخم والتذبذبات في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها الاقتصادات الناشئة، مشدداً على أهمية أن تدرس الدول العربية التدابير المحتملة كافة للتصدي لتلك التحديات، وتنسيق جهود الدول العربية لمواجهتها، وتنفيذ الخطط والإصلاحات الاقتصادية لتحقيق مستهدفاتنا في الوصول إلى اقتصادات مستدامة.

وأكد المبارك على أن السعودية ستظل داعماً داعمة وسبّاقه للعمل العربي المشترك، ومساهمة في تنمية العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية عبر المؤسسات التنموية الإقليمية.

كفاية رأسمال

وفي سياق متصل، حافظت البنوك المركزية في المنطقة العربية على كفاية رأس المال، والسيولة مرتفعة في القطاع المصرفي العربي، وأعلى من الحدود الدنيا المقرة بموجب مقررات بازل، وفقاً للدكتور عبد الرحمن الحميدي، المدير العام، رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، رغم وصول مستويات الدين العام في أعقاب الجائحة إلى نحو 756.2 مليار دولار، بما يمثل نحو 107.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المقترضة في نهاية عام 2021.

وتابع الحميدي أن متوسط نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي في الدول العربية بلغ نحو 17.8 في المائة مع نهاية عام 2021. فيما وصلت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لهذا القطاع نحو 32.7 في المائة في نهاية الفترة نفسها، موضحاً أن نسبة تغطية مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة للمصارف العربية بلغت نحو 91.1 في المائة في نهاية عام 2021.

نمو الاقتصادات

وعن نمو الاقتصادات العربية، قال الحميدي إنها ستشهد نمواً في عام 2022 لتسجل نحو 5.4 في المائة، مقابل معدل 3.5 في المائة المسجل عام 2021، وهذا سيكون مدعوماً بالنسبي في مستويات الطلب العالمي، وارتفاع معدلات نمو قطاعي النفط والغاز، ومواصلة الحكومات العربية تبني حزم للتحفيز لدعم التعافي الاقتصادي.

وتوقع أن تسجيل معدل التضخم في الدول العربية كمجموعة 7.6 ونحو 7.1 في عامي 2022 و2023 على التوالي، مشيراً إلى وجود تحديدات تتمثل في الارتفاع النسبي لمعدلات التضخم، فهناك استمرار تحديات البطالة في المنطقة العربية التي تسجل نحو 11.3 المائة، ما يمثل ضعف المعدل العالمي، وفق بيانات البنك الدولي، فيما ترتفع بطالة الشباب في المنطقة العربية لتسجل 33.0 في المائة، مقابل 15.6 في المائة للمتوسط العالمي لبطالة الشباب.

**المبارك : معدلات التضخم بالسعودية لا تزال ضمن نطاق معقول واقتصادنا أثبت قوته في ظل التحديات الراهنة**

محافظو المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال اجتماعهم في جدة

### دعا لاتخاذ إجراءات لحماية الفئات الأكثر ضعفاً عبر سياسة دعم هادفة وخفض مستويات العجز

# صندوق النقد : المفاوضات مع مصر مستمرة والأمور تتقدم حسب الجدول الموضوع

**أزعور : يجب التحوط لارتفاع الفائدة عبر الإصلاحات وخفض الحاجة للتمويل**

"العربية نت" : أكد الدكتور جهاد أزعور، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، في مقابلة مع قناة "العربية"، أن مفاوضات الحصول على تمويل جديد مستمرة مع مصر والأمور تتقدم حسب الجدول الموضوع.

وأوضح أزعور أنه بعد التوصل في أبريل إلى اتفاق مع لبنان، هناك مجموعة من الإجراءات التي يجب على الحكومة الإسراع في اتخاذها ليتم عرض هذا البرنامج على إدارة الصندوق. كما قد بدأت المفاوضات مع تونس خلال الأشهر الماضية وهي مستمرة وعلى تقدم.

ولفت إلى أن ارتفاع أسعار الفوائد مرتبط بقفزات التضخم، لذلك السياسات النقدية للبنوك المركزية تلجأ لرفع الفوائد للجم التضخم، و"هو أولوية لجميع البلدان بما فيها دول المنطقة.. بالتالي لا بد من اتخاذ إجراءات أخرى مكملة، فعلى الصعيد الاجتماعي يجب اتخاذ إجراءات لحماية الأكثر ضعفاً من خلال سياسة دعم هادفة، وعلى الصعيد الاقتصادي، العمل على خفض مستويات العجز وتأثيرها على المديونية".

أضاف: "ارتفاع مستويات الفوائد للدول التي تعتمد على الإصدارات الخارجية، سيكون له انعكاس على كلفة المديونية، لذلك من الضروري التحوط لهذا النوع من المخاطر عبر الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي تساهم في خفض الحاجة إلى التمويل وتحافظ على الاستقرار المالي والاقتصادي".

وقال: "لا شك أن هذا العام كان عام صدمات متعددة، منها الحرب على أوكرانيا وارتفاع كلفة الطاقة والمواد الأولية، لكن هناك بلدان بالمنطقة أوضاعها المالية ستتحسن، كالدول المصدرة للنفط، إذ من المتوقع أن تكون هناك فوائض تفوق التريليون دولار في السنوات الأربع أو الخمس القادمة. أما بقية البلدان فتنقسم إلى جزأين: تلك التي تعتمد على التمويل من خلال الأسواق المالية، والتي عليها التحوط لمخاطر ارتفاع الفائدة، لكننا نرى أن القدرة التمويلية لا تزال قائمة، وهناك بلدان عليها تسريع عملية الإصلاح بسبب ارتفاع الدولار والفوائد لتستطيع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي".

وحول مستويات التضخم في دول الخليج، أكد مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، أنها أقل مما هي عليه في الدول الأخرى، نظراً لبنية السلة الاستهلاكية، لكن مع الارتفاع العالمي للتضخم من الضروري تكيُف السياسات النقدية للمحافظة على مستويات مقبولة من الأسعار.

وتابع: "من ناحية أخرى، السياسات التي انتهجت خلال السنوات الماضية لجهة تنويع مصادر الدخل، تعد خطوات في الاتجاه الصحيح، ومن الضروري الاستمرار فيها وتعميقها ليكون الاقتصاد أقل اعتماداً على الطاقة".

واستبعد د. أزعور أن يسحب ظهور العملات الرقمية والمشفرة البساط من العملات الرئيسية مثل الدولار، على الرغم من تراجع نسبة تمثيل الدولار كعملة احتياطي رئيسية خلال الأعوام العشرة الماضية.

د. جهاد أزعور مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد الدولي

### مخاوف الطلب تلقي بظلالها على الأسواق

# أسعار النفط تعمق خسائرها لـ2 % و"برنت" يتداول قرب 89 دولاراً

أسعار النفط عمقت من خسائرها في تعاملات أمس الاثنين

عمقت أسعار النفط من خسائرها في تعاملات أمس الاثنين، وذلك بعد تخليها عن مكاسبها الصباحية التي كانت قد حققتها في بداية التعاملات بآسيا.

واستفادت الأسعار صباحا من المخاوف بشأن المعروض قبل حظر الاتحاد الأوروبي على النفط الروسي في ديسمبر إلى تخفيف المخاوف من حدوث ركود عالمي قد يؤدي إلى ضعف الطلب على الوقود.

وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 2.13 دولارا، أو 2.33 % إلى 89.22 دولار للبرميل، بعد ارتفاعه عند الإغلاق يوم الجمعة 0.5 %.

وسجل سعر خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 82.79 دولار للبرميل متراجعا 2.32 دولار أو 2.73 %.

وانخفضت تعاقدات برنت والخام الأميركي أكثر من 1 % الأسبوع الماضي، بسبب مخاوف من أن يؤدي رفع مجلس الاحتياطي الاتحادي سعر الفائدة مرة أخرى إلى إبطاء النمو العالمي. ودعم ضعف الدولار تعاقدات الخامين.

ويؤدي هبوط الدولار إلى جعل السلع المقومة بالدولار أقل تكلفة لحائزي العملات الأخرى.

وأدى تخفيف قيود "كوفيد19-" في مدينة تشنغدو بجنوب غرب الصين إلى تهدئة المخاوف بشأن الطلب في ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم.

وارتفعت صادرات الصين من البنزين والسولار، مما خفف من المخزونات المحلية المرتفعة.

وعلى الرغم من التساؤلات بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي، قال الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية يوم الأحد، إن زبائنها ما زالوا يطلبون نفس الكميات من النفط دون تغيير.

وتنتج الكويت حاليا ما يزيد على 2.8 مليون برميل يوميا من النفط، بما يتسق مع حصتها طبقا لاتفاق "أوبك+".

وفي مناطق أخرى، قالت شركة نفط البصرة إن عمليات تحميل وتصدير النفط من ميناء البصرة النفطي عادت إلى معدلاتها الطبيعية بعد توقفها يوم الجمعة بسبب تسرب نفطي.

### في خطوة تثير القلق بسبب تداعياتها على المناخ

# الصين تراهن على الفحم لسد نقص الطاقة

في مواجهة ارتفاع درجات الحرارة هذا الصيف، ونقص موارد الطاقة، وازدياد أسعار النفط والغاز، زادت الصين إنتاجها من الفحم، في خطوة تثير القلق بسبب تداعياتها على المناخ.

وتعهّد الرئيس الصيني شي جين بينغ، بالحد من استخدام الفحم، ابتداءً من عام 2026، في إطار سلسلة تعهدات تهدف إلى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن الصين، بحلول عام 2030، وتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060.

وانخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الصين خلال عام بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي، وفق دراسة نشرها مرصد "كربون بريف" للمناخ في مطلع سبتمبر/ أيلول الجاري. وقرّرت الصين، أكبر منتج للغازات المسبّبة للاحتباس الحراري في العالم، بهدف إنعاش النمو الاقتصادي، زيادة إنتاجها من الفحم، وهو مصدر طاقة يضرّ بالمناخ إلى حد كبير.

وتثير سياسة دعم هذا القطاع الذي يرتكز عليه الجزء الأكبر من إنتاج الكهرباء قلق الخبراء، إذ يخشون أن يعقد ذلك الانتقال المحتمل إلى زيادة استخدام الطاقة المتجددة.

والخريف الماضي، أمرت السلطات منتجي الفحم بزيادة طاقتهم الاستخراجية بمقدار 300 مليون طن خلال عام 2022، أي ما يعادل شهراً إضافياً من إنتاج الفحم في البلاد، خوفاً من نقص الطاقة.

وفي الربع الأول من 2022، سمحت الصين بمناجم فحم بسعة إجمالية تبلغ 8.63 جيغاوات، وفق منظمة "غرينبيس"، ما يمثل نحو نصف السعة التي أقرتها في عام 2021 بأكمله.

وفي الأسابيع الأخيرة، وبسبب موجة حر غير مسبوقة، جرى حرق واستخراج كميات أكبر من الفحم لتشغيل مكيفات الهواء، وتعويض انخفاض إنتاج سدود المياه بسبب الجفاف.

ودعا رئيس الوزراء لي كه تشيانغ إلى "زيادة إنتاج الفحم قدر الإمكان وإنشاء مخزون طويل الأمد منه".

وأكدت منظمة "كلايمت أكشن تراكر" المستقلة أن حتى الأهداف المناخية "الأكثر تقييداً" التي حددتها بكين لمكافحة الاحتباس الحراري ستؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض من 3 إلى 4 درجات مئوية قبل نهاية القرن، وهو ما يتجاوز هدف اتفاقية باريس بالحد من ارتفاع درجات حرارة الأرض بـ1,5 درجة مئوية.